ويصدق بيمينه ايضا نحو الوديع في دعوى الرد على من ائتمنه
ولا يكلف بينة لقوة جانبه وقد يكون كل من المتنازعين مدعيا
ومدعى عليه كما في التحالف وشرطها التكليف والالتزام وشرط
سماع الدعوى ان تكون ملزمة فاذا ادعى مالا على بعض
بيع اوهبة او استحقاق دين لم تسمع حتى يقول لما الرشيد وله
يلزمه التسليم الي والسفيه يلزمه التسليم الي ولي والد ممتنع من
الاداء الا لازم له نعم ان اراد المدعي قطع النزاع فقط لم يجب ذكر
لزوم التسليم ويكفيه هذا الي وهو بيقظته عدوانا وان لم يقل
وهو في يده فان قال وزاد يلزمه تسليمه الي فان قاله سأله
القاضي عن سببه ولو حل بعض دين موجل فادعاه وثبت ثبت
الموجل تبعا ولو قصد بدعواه تصحيح عقد اكمل ولو موجلا
سمعت وشروط سماعها ايضا ان يكون المدعى به معلوما بنحو
ذكر جنسه ونوعه وقدره وكذا صفته ان اختلف بها غرض صحيح والذي
كله بتفصيل محله كتب الفروع واليمين على من عنها هنا دون
الاول مع انه كان يمكن ان يوفى باسم الفاعل او بمن فيهما لما
تقرر ان المدعي هو من يذكر امرا خفيا والمدعى عليه من يذكر
امرا ظاهرا ولا شك ان الموصول لا يشترط لشرط كونه صلته
معهودة اظهر من المعرف فاعطي الخفي للخفي والظاهر للظاهر
وهذا عند التامل اوجه مما ذكره بعض الشراح فاعلمه وزعم
ان ذلك سهو دوري غير صحيح انكر لان الاصل براءة ذمته عما
طلب منه وهو متمسك به لكن لما امكن ان يكون قد شغلها باطلا بنحو
دفع

Copyright © King Saud University

دفع ذلك الاحتمال عن نفسه بالتعيين ثم الحالف كل من توجهت
عليه دعوى لو اقر بمطلوبها لزمته اليمين مالم تجر الى فساد
وحينئذ فمدعي علي وصي وقيم لا قامة بينة لا لتحليفهما
اذا انكرا شيئا على الميت فانه لعدم صحة اقرارهما عليه ولا
تحليف في دفع عقوبة لله تعالى ولا في محض حق آدمي
كلزمتك كفارة قتل ولا يحلف قاض وان عزل ولا شاهد
فيما حكم او شهد به لان ذلك يجر الى فساد ولا من ادعي
بالوفاء ممكنا بامضاء او حيض ولا منكر لبلوغ ممكن الا مسيا
ثبت شعر عانته وادعى انه بالمعالجة فيحلف حتما لوجود
دليل البلوغ فان نكل فكاسر كامل فيخير الامام فيه بين
القتل وغيره ولا يحلف من اقام بينة على حاضر الا ان قال
له اعتمدت بينتك في الظاهر وانت تعلم ان ما ادعته ملكي
فيحلفه انه لا يعلمه او ادعى علمه بجرح بينته فيحلفه ان لا يعلمه
حال الاداء ولا قبله بدون سنة ولو قال المدعى لي بينة
لكن لا اقيمها وارید تحليفه اجيب اليه ويشترط ان يكون الميمين
بطلب الخصم فان لم يطلب ولم يترك الحصونة لم يحلفه القاضي
فان عاد وطلبها فان كان ابرا منها احتاج لا ستيناف
دعوى والا فلا ولو بعد امتناعه من تحليف المنكر وان
يكون بتحليف القاضي فان حلفه خصمها ونحو امين لغا وان
تتوالى كلما تهاعرفا وان يطابق الانكار فان ادعي عليه
نحو اتلاف او اقتراض فاجاب بنفيه او بما يلزمني شئ حلف